ميثاق دمشق الوطني
يصدر وثيقة مصادقة وطنية
على قانون حماية المدنيين، قيصر سوريا
لعام 2019

ملخص

فيما يلي خلاصة وثيقة وطنية سورية صادرة عن ميثاق دمشق الوطني يصادق من خلالها على المبررات الموضوعية، القانونية، والإنسانية لإصدار قانون حماية المدنيين قيصر سوريا لعام 2019، وأهمية الالتزام بأحكامه وتطبيقها بما يتناسب مع مصلحة الشعب السوري.

كما يوصي ميثاق دمشق الوطني بأن يتم تطبيق العقوبات بشكل لا يؤثر سلباً على حياة المواطن السوري العادي، و يدعو إلى ضرورة تضمين قانون قيصر طيف أوسع من العقوبات و الأحكام التنفيذية لتمكينه من فرض الاجراءات الأنسب والأشمل - قدر الإمكان - لمواجهة جوانب من سلوك الاستغلال القمعي الذي تفرضه حكومة نظام الأسد على الشعب السوري وقد غابت بعضها عن متناول حزمة الأحكام الصادرة باسم قانون قيصر على اتساع طيفه و تنوع جوانبه.

كما يؤكد ميثاق دمشق الوطني أهمية بحث آلية تبني تلك الأحكام والاجراءات بمجملها كحزمة كاملة و تفعيلها أوروبياً و دولياً بهدف تحقيق التقدم المرجو و رفع المعاناة عن الشعب السوري.

كما يرى ميثاق دمشق الوطني أن على الحكومة السورية الراهنة إدراك فداحة موجبات العقوبات وتجنبها لصالح بلورة الحلول الوطنية الممكنة عبر مرحلة انتقالية داعياً إلى ميثاق وطني سوري جامع يقضي إلى واقع سوري أفضل يقدر ملامحه الشعب السوري بأكمله.

متن وثيقة المصادقة الوطنية على قانون حماية المدنيين

جاءت هذه الوثيقة الوطنية مبنية على دراسة تفصيلية لقانون قيصر لعام 2019 وما قبله قدمتها الكتلة السياسية لميثاق دمشق الوطني حيث ورد بفحوى تقريرها التالي:

تلقى ميثاق دمشق الوطني قانون قيصر لعام 2019 بعناية كبيرة على أنه جاء ليعبر ديمقراطياً عن مدى التزام الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي ودعمهم لقرار موضوعي في التعامل مع واقع صراع غير عادل برزت خلاله قوى عالمية مختلفة لتتنافس على مدى النفوذ الجيوستراتيجي عبر الأراضي السورية.

هذا بالإضافة إلى دعم مجلس الشيوخ الأمريكي بالمجمل لتقرار من منطلق إنساني يجسد رؤية أغلبيته المسؤولة في كيفية التفاعل مع واقع وصور توثق أمامهم الانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى والمعتقلين بسوريا و تؤكد فداحة السلوك الإجرامي المتعمد الذي أوغل به نظام الأسد مهددا أمن و سلامة أبناء الشعب السوري كافة وقد بدأوا جميعهم لما يقارب عقد من الزمن كجزء منكوب من المجتمع الإنساني.

فجاء صدور قانون قيصر بهدف التضييق على النظام المجرم وداعميه والحد من تداعيات سلوكهم، عبر تعزيز إجراءات الطوارئ المتعلقة بسوريا من خلال سن القوانين الهادفة لتقييم مدى جنوح أداء المصرف المركزي في سوريا كمؤسسة مالية بات هدفها الأساسي غسل الأموال. بالإضافة إلى تعزيز فرض اجراءات و عقوبات تحظر التعامل المباشر او التورط الغير مباشر و المشبوه مع النظام السوري أو مع داعميه (الحكومة الاتحادية الروسية و تلك الإيرانية) بما يخص الشأن السوري عبر تقديم دعم مالي، مادي، تقني أو خدمي يخص قطاعات استراتيجية واسعة الطيف أهمها المجال العسكري ، النفط والغاز ، الطيران وقطع الغيار وصولا للقطاع البناء والخدمات الهندسية .

قام تعزيز نوعية العقوبات التي تراوحت بين إجراءات منع الدخول إلى الأراضي الأمريكية، إلغاء التأشيرات، الحرمان من مزايا تتعلق بالهجرة والجنسية، إلى عقوبات تتعلق بالملكية و غيرها من العقوبات الجزائية .

بينما يراعي قانون قيصر 2019 الجانب الإنساني وأهمية دعم تقديم المساعدة بشكل مدروس للشعب السوري. حيث ركز على سن القوانين الناظمة للأنشطة المرخصة للمنظمات غير الحكومية، وعلى وضع خطط تهدف لتسهيل المساعدات الإنسانية و تأمين وصولها لمستحقيها بالوقت اللازم وبالشكل الأمن.

وهنا يقدر ميثاق دمشق الوطني عالياً أهمية الوقت والجهود الكبيرة و النوايا الحسنة التي عملت على إصدار قانون حماية المدنيين، قيصر سوريا2019، ويدعو إلى فتح مجالات التعاون على المستوى الوطني، العربي والدولي مع اللجان الفيدرالية التي نص عليها القانون بهدف تشخيص ومعالجة الواقع والالتزام بتطبيق القانون وتحمل المسؤوليات.

كما يوصي الميثاق بأن يتم تطبيق العقوبات بشكل لا يؤثر سلباً على المواطنين السوريين ويمنع النظام من نفاذي تأثيرها عليه و عكسها على حياة المواطن السوري العادي، حيث أن النظام لم يزل يراهن على كسب الوقت في استمرار سلطته القمعية مهيمناً على جميع المهام و الأدوار المنتظرة من الحكومة.

وبهذا الأطار - دون اي تحفظ على القانون ذاته – تلفت الكتلة السياسية للميثاق الانتباه إلى طيف من الممارسات السلطوية القمعية الاستغلالية الفاسدة التي يطبقها النظام الراهن باسم الحكومة السورية رسمياً و علناً عبر سفاراتها المنتشرة على الأراضي الأمريكية وفي مختلف دول العالم وقد غابت عن مشاول حزمة الأحكام الصادرة باسم قانون قيصر على اتساع طيفه و تنوع جوانبه فيقترح تضمينها لموجبات عقوباته :

نظراً لمختلف الجوانب الموضوعية و الإنسانية ترى الكتلة السياسية للميثاق أن المبالغ المالية الفلكية المتزايدة التي يتقاضاها النظام لقاء تجديد وثائق السفر للمواطنين السوريين، بالإضافة إلى الرسوم الكبيرة الأخرى التي يفرضها على مختلف المعاملات الإدارية التي يحتكرها باسم الحكومة السورية، و يفرضها مقرونة برسوم وبروتوكولات الفساد والرشوة، تشكل واحدة من أكبر الأعباء المضافة على الظروف المادية القاسية التي يعيشها المواطن السوري وأسرته في الداخل والخارج. كما أن الأعباء المعنوية المترافقة لإنجاز المعاملات الإدارية المستحقة لا تقل أهمية عن الأعباء المادية المذكورة ، حيث يتعرض المواطن السوري في بعض الحالات للاعتداء اللفظي والجسدي، بينما يتعرض للابتزاز والتهديد والترهيب في أغلب الأحوال من قبل موظفي واتباع النظام داخل السفارات السورية في معظم دول العالم.

يضاف لما سبق ما نص عليه القانون ذاته من انعدام الثقة الدولية في نزاهة آلية عمل البنك المركزي المسؤول عن إدارة أموال الحكومة السورية و الذي بات شبيهة لمؤسسة غسيل أموال تعمل لصالح نظام الأسد، إلى جانب جميع المؤشرات الواضحة التي تدل على أن موارد وأموال الشعب السوري التي يجنيها النظام يعمد إلى تبديدها عبر تمويل شبكات الإجرام والإرهاب عالمياً. مما يشكل المبررات اللازمة و الكافية أمام اللجان الفيدرالية المختصة لدراسة أولوية إيجاد البدائل الممكنة وسن القوانين المناسبة وتضمينها لقانون حماية المدنيين، قيصر سوريا.

كما يرى ميثاق دمشق الوطني أن جوهر ما جاء به قانون حماية المدنيين قيصر سوريا 2019 هو الأحكام التي تلخص في بنودها الاعتداءات الجسيمة والفادحة التي ما زال يمارسها النظام المجرم بحق الشعب السوري باسم الحكومة السورية، كما قد صدرت بشكل إيجابي كفرصة متاحة لتطبيق العقوبات موجهة للحكومة السورية وداعميها (الحكومة الروسية و الإيرانية) في حال التزامهم الكامل بما ورد بالأحكام العامة ويمكن تلخيصها بالنقاط الجوهرية التالية :

1. الامتناع الكامل عن استخدام المجال الجوي السوري لأغراض عسكرية ضد المدنيين.
2. الالتزام بالأعراف الدولية وعدم استهداف المرافق المدنية (الطبية والتعليمية والسكنية والأسواق التجارية).
3. فك الحصار وكسر العزلة عن المناطق المحاصرة.
4. تحرير كافة المعتقلين السياسيين.
5. فتح جميع السجون أمام المحققين الدوليين.
6. حظر تام للأسلحة الكيماوية و البيولوجية من ناحية الانتاج أو الاستخدام والالتزام بالتخلي عنها وتدميرها سلمياً حسب المعاهدات الدولية.
7. تأمين العودة الكريمة الآمنة والطوعية للسوريين المهجرين.
8. المشاركة بكشف الحقائق وتقديم الوثائق والسعي في عملية المصالحة.
9. تحقيق محاسبة "عادلة" لمرتكبي جرائم الحرب في سوريا.
10. العدالة لضحايا جرائم الحرب التي ارتكبها نظام الأسد.

قرار المصادقة الوطنية على قانون حماية المدنيين، قيصر سوريا لعام 2019

بالمحصلة وعلى ضوء ما سبق ترى الكتلة السياسية لميثاق دمشق الوطني إن ما يفرضه قانون حماية المدنيين قيصر سوريا 2019 من محددات وشروط وأحكام يشكل دعماً حقيقياً للشعب السوري في هذه المرحلة ويستوجب المصادقة عليه وطنياً.

كما يرى ميثاق دمشق الوطني أن الجهود المفترض بذلها من قبل الحكومة السورية بهدف رفع موجبات العقوبات كاملة ستساعد بشكل كبير على بلورة الحلول الوطنية الممكنة ومن ثم ترجمتها إلى مرحلة انتقالية يؤسس لها ميثاق وطني سوري جامع - ما زال ميثاق دمشق الوطني داعياً إليه - وصولاً إلى واقع سوري أفضل يقرر ملامحه الشعب السوري الكريم بأكمله بشكل ديمقراطي سليم تحت قبة البرلمان السوري في العاصمة دمشق.

صادرة عن الكتلة السياسية لميثاق دمشق الوطني
بتاريخ 2020/01/12

* وثيقة موثقة (معتمد عليها للنشر)
صادرة عن الكتلة السياسية لميثاق دمشق الوطني